# المُتنبِّي مُدَافِعًا عَنْ لُغَةِ شِعرِه : دِرَاسة في أبنيةِ الصّرف

# Al-Mutanabbi as a Defender of his Poetry Language: A Study in Morphology Structures

أ.د. عصام كاظم الغالبيّ[1]
[1]جامعة الكوفة (العراق)، shnawa@uokufa.edu.iq

تاريخ الاستلام: 2019/10/26 تاريخ القبول: 2019/11/03 تاريخ النشر: 2019/12/25

**ملخص:**

نبّه اللغويّون القدامى على عدد من الهنات الّتي وجدوها في شعر أبي الطيّب المتنبي، وهي موزَّعة بين أخطاء صرفيّة ونحويّة وغيرها، ولعلّ أوّل من دافع عن شعر المتنبِّي هو المتنبِّي نفسه ، فتراه لغويّا مُحيطا بكلام العرب وأشعارهم، بل إنّه يُشير أحيانا إلى آراء العلماء.ويحاول البحث جمع هذه الآراء اللغوية ومعرفة المناسبة الّتي قِيلت فيها ومناقشتها مناقشة علميّة وموازنتها بأقوال علماء اللغة لمعرفة مدى إحاطة أبي الطيِّب اللغويّة وبيان ما إذا كانت هذه الآراء ناهضة أو لا، وقد أحصيتُ هذه الآراء فوجدتها في عشر مسائل اقتصر البحث على أبنية الصرف.

**كلمات مفتاحية:** المتنبي؛ أبنية الصرف؛ الوساطة ؛ لغة الشعر.

**Abstract:**

The linguist’s veterans on a number of mistakesfound in the poetry of Abu Al-Tayyib Al-Mutanabbi, , but tried to defend them with all their knowledge of language and knowledge of their methods. And perhaps the first who defended Al-mutanabbi'spoetry is Al-mutanabbi himself, you see himlinguist surrounded by the words and poems of the Arabs and sometimes even refers to the opinions of scientists.The research tries to collect these linguistic views and know the occasion that was said, discussing them in scientific discussion and balancing to the words of linguists to know the the linguistic knowledge of Abu Tayeb and indicate whether these views are rising or not.

I counted these views, I found in ten issues ; the research was limited to the structures of morphology.

**Keywords:**morphology; structures; Mediation; the language ofpoetry

**المؤلف المرسل**: عصام كاظم الغالبي، **الإيميل**: shnawa@oukufa.edu.iq.

## 1. مقدمة:

يجب أن يُعدُّ أبو الطيِّب المتنبِّي من أكابر شعراء القرن الرابع الهجريّ بل هو أكبرُهم بلا منازع؛ إذ ملأ الدنيا، وشغل الناس، واختصم النقّاد في شعره، فكان مصدرَ حركة نقديّة كبرى، وانقسموا في شاعريّته على قسمين: قسم لها أفرط في تقريظها، وقسم عليها بالغ في ذمّها، وحرص على ثلبها حتى لا يَرَى لها، ولا لصاحبها وجودا أدبيّا، وهي برأيه مظهرٌ من مظاهر التكلّف والادّعاء وتناول المرء ما لا يُحسنه.

وقد نبّه اللغويّون القدامى وكذلك النُقّاد على عدد من الهنات الّتي وجدوها في شعره، وهي موزَّعة بين أخطاء صرفيّة ونحويّة وغيرهما، ولم يُسلّم أبو الطيِّب ولا مناصروه بكونها أخطاء وإنّما حاولوا الدفاع عنها بكلّ ما أوتوا من علم باللغة ودراية بأساليبها.

ولعلّ أوّل من دافع عن شعر المتنبِّي هو المتنبِّي نفسه، فقد هبَّ للدفاع عنه ما سنحت له الفرصة، فتراه لغويّا مُحيطا بكلام العرب وأشعارهم بل إنّه يُشير أحيانا إلى آراء العلماء في كتبهم.

ولما كان عصرُ القاضي الجرجانيّ قريبا من عصر أبي الطيِّب، وزمن تأليف كتابه (الوساطة) بعد وفاته بقليل؛ إذ قيل إنّ كتاب الوساطة أُلِّف بعد وفاة المتنبِّي بسنتين فقد ضَمَّ هذا الكتابُ مجموعة كبيرة من أقوال المتنبِّي وآرائه اللغوية الّتي جاءت ردًّا على خصومه ودفاعًا عن شعره، ولا تكاد تكون أغلبُ هذه الأقوال والآراء موجودة في غيره.

ويحاول البحث جمع هذه الآراء اللغوية من كتاب الوساطة ومعرفة المناسبة الّتي قِيلت فيها وتسليط الضوء عليها ومناقشتها مناقشة علميّة موضوعيّة وموازنتها بأقوال علماء اللغة لمعرفة مدى إحاطة أبي الطيِّب اللغويّة وبيان ما إذا كانت هذه الآراء ناهضة أو لا.

وقد أحصيتُ هذه الآراء في الكتاب فوجدتها في عشر مسائل مُوَزَّعة بين صرفية ونحوية وغيرهما، ودفعا للإطالة اقتصر البحث على أبنية الصرف، ولا أحسبُ أنَّ أحدًا قد جمع هذه الآراء في بحث مستقلٍّ

مناقشًا إيّاها فإن وُفِّقتُ فله تعالى الحمدُ وإنْ كان العكس فحسبي أنّي قد بذلتُ فيه جهدا خدمة للغة العربية.

**أولا: جمع (بوق) على بوقات:**

ذكر القاضي الجرجانيّ أنّ مما أنكره النقّاد على أبي الطيِّب " قوله:

**إذا كان بعضُ الناس سيفًا لدولةٍ ففي الناسِ بوقاتٌ لها وطبولُ**(المتنبّي، 1983، صفحة 359)

فقالوا: إنّ جمع بوق على بوقات خطأ، وإنّما يُجمع بابُ فُعْل على أفعال في أدنى العدد، مثل: قفل وأقفال، وعود وأعواد، وقد يخرج عنه إلى أفعُل، مثل: بُرد وأبرُد، فأما في أكثر العدد فالباب فُعُول، نحو: جند وجنود، وبُرد وبرود... فأمّا فُعْل وفُعْلات فممّا لا يُعرَف في شيء من الكلام في صحيح ولا معتلّ. وقد سُئل أبو الطيِّب عن ذلك فقال: هذا الاسم مُوَلَّد لم يُسمَعْ واحده إلا هكذا، ولا جمعه بغير التاء، وإنّما هو مثل: حمّام وحمّامات، وساباط وساباطات، وسائر ما جمعوه من المذكّر بالتاء. وقد عقّب الجرجانيّ على ما نقله من أقوال الخصمين قائلا: وقد كان لأبي الطيِّب في الصحيح مندوحة، وفي المجتمع عليه متّسع"(المتنبّي، 1983، صفحة 446).وحاول عددٌ من شرّاح ديوان المتنبِّي الدفاعَ عنه في استعماله السابق، ومن هؤلاء ابنُ جني (ت392هـ) الذي قال معلّقا على بيت أبي الطيِّب السابق: «عاب عليه مَن لا مَخبرةَ له بكلام العرب جمعَ بوق، والقياس يعضده؛ إذ له نظائر كثيرة، مثل: حمّام وحمامات، وسُرادق وسُرادقات، وجواب وجوابات، وهو كثير في جمع ما لا يعقل من المذكّر، إذ لا يوجد له مثالُ القلّة.»(بن الحسين، التبيان في شرح الديوان، ( شرح ديوان المتنبِّي المنسوب إلى العكبري)، تحقيق: مصطفى السقا وزميليه، 1938، صفحة 108/3)(البرقوقي، 1986، الصفحات 229/3-230)

ولم تذكر أغلب المعاجم العربية القديمة جمعًا لـ (بوق)، وإنّما اكتفت بذكر معانيه مع ذكر عدد من الشواهد التي تؤيّد تلك المعاني(الجوهري، 1987)(ابن منظور، 1956)(الزبيدي، من 1965م إلى 2002م)، إلا المصباح المنير، فقد ذكر الفيّومي (ت770هـ) جمعين للبوق، قال: «البوق بالضم: معروف، والجمع: بوقات وبيقات بالكسر»(الفيومي، د. ت)

والظاهر أنَّ هذا النصّ لا يرتقي إلى مستوى القبول فلا يمكن قبول الرأي الذي يقول بجمع بوق على بوقات؛ لأنّ صاحبه متأخر جدّا، وإن كان عالما، ولم يؤيّد كلامه بشاهد واحد، أما الجمع الثاني (بيقات) فالظاهر أنّه مُحرَّف عن (بيقان) بالنون على زنة فِعلان وإلا فلا يمكن أن يُسَلَّم بجمع بوق على بيقات، إذ ما الداعي إلى قلب واو (بوق) ياء على الرغم من كون فاء الكلمة مضمومة؟، وإذا كانت فاء الكلمة مكسورة فما الذي دعا إلى هذا الكسر؟

ومن المعجمات الحديثة التي ذكرت عدداً من الجموع لـ (بوق) محيط المحيط للبستاني فقد ذكر لنا ثلاثة جموع لـ (بوق) هي: أبواق وبيقان وبوقات.(البستاني، د.ت)

والقياس يعضد الجمع (أبواق) لأنّه على زنة (أفعال) الذي يطّرد في كلّ ما لم يطّرد فيه أفعُل، وأفعُل يطّرد في الاسم الثلاثي الصحيح الفاء والعين على وزن (فَعْل) ولم يضاعَف، نحو فَحْل وأفْحُل، وكلمة (بوق) معتلّة العين وعلى زنة (فُعْل) بضمّ الفاء لذا لا يطّرد جمعُها في أفعُل في القلة فيكون جمعها على (أفعال) فنقول: أبواق، ومثلها: نور وأنوار وغيرها. (هاشم طه، 1989م، الصفحات 183-184)

ويعضد القياس أيضاً الجمع (بيقان) لأنّه على زنة (فِعلان) الذي يطّرد فيه الاسم الذي على زنة (فُعْل) نحو: حُوت وحيتان، فكذلك بوق وبيقان.(هاشم طه، 1989م، صفحة 195)

وأما الجمع (بوقات) ففيه نظرٌ وعليه كلام من ناحية أنّ المعجم الذي ذُكر فيه هذا الجمع معجمٌ حديث لا يمكن الأخذُ بكلّ ما ذُكر فيه فضلا عن أنّ صاحب المعجم لم يأتِ لنا بشاهد على كلامه ولم يذكر لنا الموضع الذي نقل منه هذا الجمع، والظاهر أنّه نقله من المصباح المنير للفيومي.(المصباح المنير، د.ت)والظاهر أنّ المتنبِّي لو استعمل الجمع (أبواق) أو (بيقان) لكان أفضل ولجنّب بيته كلاماً كثيرا قيل فيه؛ لأنّهما جمعان قياسيان لا خلاف فيهما، ولأنّ وزن البيت الشعري ماضٍ بهما(البيت من البحر الطويل وهو مستقيم وزنا بأبواق وبيقان)، وهذا معنى ما قصده الجرجانيّ بقوله:«وقد كان لأبي الطيِّب في الصحيح مندوحة، وفي المجتمع عليه متّسع.»(الجرجاني، 1966، صفحة 449)

**ثانيا:تثنية الجمع (رماح) على (رماحان):**

ذكر الجُرجانيّ في وساطته (الجرجاني، 1966، صفحة 449)أنّ ممّا أُخِذ على أبي الطيِّب المتنبِّي قوله:

**مضى بعدما التفّ الرماحانِ ساعةً كما يتلقّى الهدبُ في الرقدةِ الهدبا**(المتنبّي، 1983، صفحة 327)

قال الجُرجانيّ: «فأنكروا تثنية الرماح، وهو جمع رُمْح، فحاجّهم أبو الطيِّب ببيت أبي النجم:

**تنقّلتْ من أوّلِ التنقّلِ بين رِماحَي مالكٍ ونهشلِ**(العجلي، (د.ت)، الصفحات 449- 154/4)

والتثنية عند النحويّين جائزةٌ في مثل هذا إذا اختلفت الضروب والأجناس، وأكثرُ ما على أبي الطيِّب أن يتّبع أبا النجم وأضرابه من شعراء العرب، فهم القدوة وبهم الائتمام، وفيهم الأسوة.»(الجرجاني، 1966، الصفحات 449-450).

والجُرجانيّ في هذا النصّ يُحيلنا على مصدر مهمّ من مصادر أخذ اللغة، وهو السماع، فهو يرى أنّ الشاعر إذا جاء بشيء في شعره يوافق ما جاء به شاعر قبله يُحتَجُّ بشعره فلا يصحُّ أن يُؤاخَذ ذلك الشاعر بذلك الشيء.

وتثنية الجمع جائزةٌ عند النحويين إذا اختلفت الضروب والأجناس كما عبّر بذلك الجُرجانيّ، قال سيبويه (180هـ): «وقالوا: إبلان، لأنّه اسمٌ لم يُكسَّر عليه، وإنّما يريدون قطيعين، وذلك يعنون، وقالوا: لقاحان سوداوان جعلوهما بمنزلة ذا، وإنّما تسمع ذا الضربَ ثم تأتي بالعلّة والنظائر؛ وذلك لأنّهم يقولون: لقاح واحدة، كقولك: قطعة واحدة، وهو في إبل أقوى، لأنّه اسم لم يُكسَّر عليه شيء.»(سيبويه، 1977، الصفحات 623/3- 624).

فسيبويه في هذا النصّ علّل صحّة تثنية اسم الجنس (إبل) على(إبلان) بأنّ المتكلّمين أرادوا (قطيعين) أي: إبل هؤلاء وإبل هؤلاء، وهو يؤيّد ذلك بقوله: "وذلك يعنون"، ثمّ ذكر أنّهم يجعلون تثنية الجمع بمنزلة تثنية اسم الجنس، فيُجوِّزُ تثنية (لقاح) على (لقاحان)، وعلّل صحّة كلامهم بأنّهم يقولون: لقاح واحد كقولنا قطعة واحدة، أي إن (لقاح) تُعامل معاملة المفرد عند الوصف فتوصف بالمفرد كما يُوصَف المفردُ بالمفرد، واسمُ الجنس مفردٌ ، وإن دلّ على الجمع؛ لأنّه لم يُكسَّر عليه شيء كما يقول سيبويه، فما دامت تثنيةُ اسم الجنس لأنّه مفرد جائزة كانت تثنية ما يُعامل معاملة المفرد كذلك، وختم كلامه بأنّ تثنية اسم الجنس أقوى من تثنية الجمع؛ لأنّ اسم الجنس لم يُكسَّر عليه شيء.

وأجمع أغلب شُرّاح ديوان المتنبِّي على جواز تثنية مثل هذا الجمع بالشرط المذكور سابقًا، فيرى ابنُ جني والمعرّيّ (449هـ) والواحدي وصاحب التبيان والبرقوقيّ جميعُهم (ابن جني،الفسر، 1988م، الصفحات 171/1-172)(المعري، 1986، الصفحات 236/3-327)(الواحدي، د .ت، صفحة 2/ 476 )(التبيان، صفحة 64/1)(شرح البرقوقي، صفحة 189/1)أنّ المتنبِّي أراد رماح الفريقين أو العسكرين فثنّى.

وزعم ابنُ يعيش (643هـ) أنّ القياس «يأبى تثنية الجمع، وذلك أنّ الغرض من الجمع الدلالة على الكثرة، والتثنية تدلّ على القلّة، فهما معنيان متدافعان، ولا يجوز اجتماعُهما في كلمة واحدة.»(ابن يعيش، (د.ت)، صفحة 4/ 153). وقال أيضا: "وقد جاء شيءٌ من ذلك عنهم على تأويل الإفراد، قالوا: إبلان وغنمان وجمالان، ذهبوا بذلك إلى القطيع الواحد، وضمّوا إليه مثله فثنّوه، أنشد أبو زيد:

**هما إبلان فيهما ما علمتم فعن أيِّها ما شئتم فتنكّبوا** (قمير، (د.ت)، صفحة 143)

وقالوا: لقاحان سواداوان، حكاه سيبويه، وإنّما لقاح جمع لقحة، وقالوا: جمالان، يريدون قطيعين منها. فالتثنية تدلّ على افتراقهما قطيعين، ولو قال: لقاح أو جمال لفُهِم منه الكثرة إلا أنّه لا يدلّ على أنّها مفترقة، وهي في إبلان أسهل؛ لأنّه جنس، فهو مفرد، وليس بتكسير، كجمل وجمال ومن ذلك قول أبي النجم:

**تبقّلتْ في أوّلِ التبقُّلِ بين رماحَي مالكٍ ونهشلِ** (سبق تخريج البيت)

أعلمَ بالتثنية افتراقَ رماح هؤلاء من رماح هؤلاء، فأمّا قوله عليه الصلاة والسلام:«مثل المنافق كالشاة العائرة بين الغنمين»(ابن الحجاج، 1955م، صفحة 125/8) فإنّه شبّه المنافق، وهو الذي يظهر أنّه من قوم أو ليس منهم، بالشاة العائرة وهي المتردِّدة بين الغنمين، أي بين القطيعين، لا تَعلم من أيِّ القطيعين هي.." (ابن يعيش، (د.ت)، الصفحات 4/ 153-154-155) .

والذي ينظر إلى النصّ الأوّل من كلام ابن يعيش يجد أنّه يعلّل تعليلاً منطقيًّا على عدم جواز تثنية الجمع؛ لأنّ الجمع يدلّ على الكثرة والتثنية تدلّ على القلّة وهما في رأيه متناقضان لا يمكن أن يجتمعا في كلمة واحدة.

وما استدلّ به ليس سليمًا لأنّ هنالك شروطًا يجب أن تتوافر ليتحقّق التناقضُ وهذه الشروط يُعبَّر عنها بالوحدات الثماني عند أهل المنطق (المطهّري، 2001، صفحة 53)، ومن هذه الوحدات وحدة الموضوع، وهذه الوحدة غير متوافرة في تثنية الجمع؛ لأنّ الجمع كان للكلمة عندما كانت مفردة، والتثنية كانت للجمع لا للمفرد وعلى هذا لم يتحقّق التناقضُ المزعوم لعدم توافر وحدة الموضوع.

والظاهرُ من كلّ ما سبق أنّ تثنية الجمع جائزةٌ قياسًا وسماعًا، ولا مؤاخذةَ على أبي الطيِّب عندئذ.

**ثالثا: اشتقاق فُعال في باب العدد مما تجاوز الأربعة:**

قال الجُرجانيّ في قول المتنبِّي:

**أُحاد أم سُداس في أُحادٍ لُيَيْلتنا المنوطةُ بالتنادي** (المتنبِّي، 1983، صفحة 85)

« تعرّض فيه لوجوه من الطعن: منها قوله: "سُداس"، وقد زعموا أنّها غير مرويّة عن العرب، وإنّما رُوي أُحاد وثُناء وثُلاث ورُباع وعُشار، وهذه معدولات لا يُتَجاوَز بها السماعُ ولا يسوغ فيها القياسُ...»(الجرجاني، 1966، صفحة 85)

وقال في موضع آخر: " وقد كان أبو الطيِّب سُئل عنه فأجاب عن قولهم: إنّ سُداسًا غير محكيّ عن العرب، وإن أهل اللغة يزعمون أنّهم لم يزيدوا على رُباع، وإنّما هي ألفاظ معدولة يُوقَف بها على السماع بأن قال: إنه قد جاء عن العرب خُماس وسُداس إلى عُشار، حكاه أبو عمرو الشيبانيّ وابنُ السِكِّيت، وذكره أبو حاتم في كتاب الإبل، وزعم أبو عبيدة في المجاز (بن المثنى، 1970، صفحة 1/ 116) أنّه لا يعلمهم قالوا فوق رُباع، وهؤلاء ثقاتٌ لم يحكموا إلا ما علموا، وقد جاء ذلك في الشعر، قال الكميت:

**فلمْ يستريثوك حتّى رميْتَ فوقَ الرجالِ خِصالًا عُشارا**(شعر الكميت، (د.ت)، صفحة 1/ 191)

آخر:

**ضربتْ خُماس ضربة عبشميّ أدار سُداس أنْ لا يستقيما**(معين ا.، صفحة 1/ 26)

وقد نسبت العرب إلى كلّ ذلك، فقالوا: خُماسيّ وسُداسيّ وعُشاريّ، قال أبو النجم:

**فوق الخماسيِّ قليلًا تفضلهْ**(أبي النجم، (د.ت)، صفحة 458)(الجرجاني، 1966، الصفحات 457-458)

اتّفق العلماء على صياغة بناء (فُعال) في باب العدد من الواحد إلى الأربعة؛ لأنّه مسموع عن العرب، يقال: أُحاد وثُناء وثُلاث ورُباع، واختلفوا في جواز اشتقاق (فُعال) ممّا فوق الأربعة، فيرى قسمٌ منهم أن هذا البناء يتوقّف عند العدد أربعة ولا يمكن تجاوزه، إلا في عُشار؛ لورود السماع فيها، قال أبو عبيدة: ".. ولا تجاوز العرب (رُباع)، غير أنّ الكميت بن زيد الأسديّ قال:

**فلم يستريثوك حتّى رميْتَ فوقَ الرجالِ خِصالًا عُشارا**

وزعم أبو عُبيد القاسم بن سلّام أنّه لم يسمع أكثر من أُحاد وثُناء وثُلاث ورُباع إلا في قول الكميت السابق (تاج العروس (عشر))، كما ذكر الواحديّ وصاحب التبيان أن المشهور في لغة العرب أن هذا البناء لا يتجاوز الأربعة، وحُكِي نادرًا أو جاء في الشاذّ أنّه يُقال إلى عُشار(شرح الواحدي، (د.ت)، صفحة 137/1)(بن الحسين، التبيان في شرح الديوان، ( شرح ديوان المتنبِّي المنسوب إلى العكبري)، تحقيق: مصطفى السقا وزميليه، 1938، صفحة 1/ 353).

ويذكر ابنُ هشام أن أكثر العلماء يأبى استعمال سُداس، ويخصّ العدد المعدول بما دون الخمسة (الانصاري، (د.ت)، صفحة 1/ 48)، ويرى الحضرميّ (975هـ) أنّ استعمال سُداس إلى عُشار خطأ؛ لأنّ المشهور في لغة العرب لا يتجاوز الأربعة. (الحضرمي، 1977، الصفحات 104-105)

أمّا القسم الآخر – ويمثّله الكوفيّون والمبرّد (ت285هـ)- فيذهب إلى جواز قياس فُعال في باب العدد إلى ما بعد الأربعة، قال رضيّ الدين الاستراباذي (ت688هـ): «والمبرّد والكوفيّون يقيسون عليها إلى التسعة، نحو خُماس ومَخْمَس، وسُداس ومَسْدَس ، والسماع مفقودٌ...»، (الاستراباذي، 1985، صفحة 1/ 41)ويؤكِّد ما حكاه الاستراباذي قولُ المبرّد: «ومن المعدول قولُهم : مَثنى وثُلاث ورُباع ، وكذلك ما بعده...»(المقتضب، (د.ت)، صفحة 3/ 380) .

ويمكن إيجاز ما تقدّم بأنّ طائفةً من العلماء ترى عدم جواز بناء فُعال في باب العدد ممّا تجاوز الأربعة مستدلّة بعدم وروده عن العرب كما زعمت إلا في عُشار، وطائفة أخرى ترى جواز ذلك قياسًا على ما دون الخمسة، أمّا بناء ما دون الخمسة على فُعال فالكلّ متّفق عليه.

وقد ذُكر سابقًا أن أبا الطيِّب قد ردّ زعمهم بعدم ورود سُداس عن العرب بأنْ ذكر شاهدًا على ورودها عنهم، وذكر أيضا أن قسمًا من العلماء الثقات قد روَوها كأبي عمرو الشيبانيّ وابن السكِّيت وأبي

حاتم، وردّه أيضًا بقوله: إن العرب قد نسبوا إلى خُماس وسُداس فقالوا خُماسيّ وسُداسيّ، واستدلّ على ذلك ببيت أبي النجم:

**فوقَ الخُماسيِّ قليلاً تفضلُهْ** (سبق تخريج البيت ، تنظر الصفحة السابقة )

ويؤكّد ما حكاه المتنبِّي عن النسب قولُ الرضيّ: "... بلى يُستعمل على وزن فُعال من واحد إلى عشرة مع ياءَي النسب نحو الخُماسيّ والسُداسيّ والسُباعيّ والثُمانيّ والتُساعيّ..."، فالنسب إلى هذه الكلمات يدلّ على أنها مسموعة، فإن لم تكن مسموعة فكيف ينسبون إلى شيء غير موجود؟

فالمتكلّم مثلاً عندما يقول: كوفيّ أو بصريّ نستدلّ من كلامه على أنّ الكوفة والبصرة موجودتان وهكذا خُماسيّ وسُداسيّ وسُباعيّ وثُمانيّ نستدل منها على أنّ (خُماس وسُداس وسُباع وثُمان) موجودات.

ويظهر ممّا ذُكر أنّ استعمال المتنبِّي (سُداس) جائز لا مانعَ منه لأنّه وارد عن العرب، ومحكيّ عنهم بدليل وروده في شعرهم وقولهم في النسبة إليه سُداسيّ.

**رابعا: تصغير (ليلة) للتعظيم:**

ومما أخذ على أبي الطيِّب قوله:

**أُحاد أم سُداس في أُحاد  لُيَيْلَتنا المَنوطة بالتنادِ**

فقال الخصم: قد صغّر الليلة ثم استطالها فقال: لُيَيْلَتنا المنوطة بالتناد.

وقد دافع أبو الطيِّب عن شعره قائلا: هذا تصغير التعظيم، والعرب تفعله كثيراً، قال لبيد:

**وكلّ أناسٍ سوف تدخُل بينهم ... دوَيْهِيَةٌ تصفرّ منها الأنامل**

أراد لطف مدخلها فصغّرها، وقال الأنصاري: أنا عُذيْقها المرجّب، وجُذَيلُها المحكّك؛ فصغر وهو يريد التعظيم.

وقال آخر:

**يا سَلمُ أسقاك البُريقُ الوامِضُ ... والدِيَم الغادية الفضافِض**(الجرجاني، 1966، صفحة 458)

ونُقل عنه أيضا أنه قال: إنّي لم أُرِدْ بالتّناد القيامة، وإنّما أردت مصدر تَنادَى القوم، وعنيت أنّها منوطة بما هو أهمّمنه(الجرجاني، 1966، صفحة 458)

ولم يقتنع الجرجانيّ بما ذكره المتنبِّي فردّه قائلا: « أما تصغير اللفظ على تكثير المعنى فغير مُنكَر؛ وهو كثير في كلام العرب ؛ لكنْ في احتجاج أبي الطيِّب خلل ؛ من قبل أن دُويْهية في هذا الموضع تصغير في المعنى واللفظ، وكذلك جذيلها المحكك لأنّ هذا الجذل لا يكون إلا لطيف الجرم؛ وإنّما هو جذم من النخلة تحتكّ به الإبل، وكما زاد تحكّك الإبل به زاد لطفاً وصِغَراً وضؤولة ، وإنّما وجه القول في هذا أن من التصغير ما يكون جارياً على طريق الاستهانة والتحقير، ومنه ما يراد به الصِّغر واللطافة؛ فأنت إذ قلت: جاءَني رُجيل لم تُبالِ بصغَر جسمه، وتفاوت خلْقه، وقِصَر قامته، إذا أردت تحقيرَ شأنه والإهوان به، ومتى أردت الإخبار عن ضؤولته ودمامة خلْقه لم تعرّج على حاله، ولم تفكر في محله ، وقد تقول ذلك للملك على هذا الوجه، وتقول للرجل العادي على الوجه الأول، وقد تفعل ذلك وأنت تريد ذمّه؛ وإن كان قويّ الخُلُق، عظيم الشأن»(الجرجاني، 1966، صفحة 459).

وقال أيضا « وذكرُ لَبيد الدويْهية على لفظ التصغير من باب اللطافة دون النِّكاية؛ وقول أبي الطيِّب لُيبلتنا خارج مخرج الذم والهجو، ثم قد أزال الالتباس وأفصح عن المراد بقوله: المنوطة بالتناد، إذ قد بين أنه لم يرد قِصَر مدتها ولا قرب انقضائها فأما قول أبي الطيِّب: إني لم أرد بالتّناد القيامة، وإنّما أردت مصدر تَنادَى القوم، وعنيت أنها منوطة بما أهم منه فهو أعْلم بقصده، وأعرب بنيته؛ غير أن نسْق الكلام يشهد

عليه. ومن تأمله عرف أنه بأن يراد به القيامة أشبه، ولا عيب فيه لو أراده؛ إنّما هو ضرب من الإفراط قد استعمله الشعراء. قال بشار:

**أضلَّ النهارُ المستنيرُ طريقَه ... أم الدهر ليلٌ كله ليس يبرَحُ**

ومثله كثير موجود»(الجرجاني، 1966، صفحة 459).

**خامسا: تغيير بنية الكلمة بتضعيف أحد أحرفها:**

ورد في كتاب الوساطة (الجرجاني، 1966، صفحة 450)أنّ من مآخذ العلماء على أبي الطيِّب قوله:

**فأرحامُ شعرٍ يتّصلْنَ لدنّه وأرحامُ مالٍ ما تَنِي تتقطّعُ** (المتنبّي، 1983، صفحة 31)

قال الجُرجانيّ: "فأنكروا تشديدَ النون من لدن، وإنّما هو لدن ولدن، فأمّا تشديد النون فغيرُ معروفٍ في لغة العرب، وقد كان أبو الطيِّب خُوطِب في ذلك فجعل مكان لدنّه ببابه، ثمّ احتجّ بما أذكره جملة، قال: قد يجوز للشاعر من الكلام ما لا يجوز لغيره لا للاضطرار إليه، ولكن للاتِّساع فيه، واتّفاق أهله عليه، فيحذفون ويزيدون.

وروى أبياتًا منها:

**إذا غاب غدوًا عنك بلعمّ لم تكنْ جليدًا ولم تَعطِفْ عليك العواطِفُ**( لم أقف على قائله)

إنّما هو ابن العمّ، ...، وقول لبيد:

**درس المنا بمتالعٍ فأبان .....**(المتنبّي، 1983، صفحة 206).

يريد المنازل، ...، وممّا زاد فيه قول شبيب بن ثعلبة:

**ولسبةُ الحرقوصِ بالقَفَنِّ ودمَّل في الأست مستقرنِّ**

**أحبُّ منك موضعَ الوشحنّ فذاك من ذاك إلى السننّ**

**قطنّة من أجودِ القطنّ** (قريع، (د.ت)، صفحة 167)

فزاد هذه النوناتِ، وقول الآخر:

**تعرّضتْ لم تألُ عن قتلٍ لي تعرُّضَ المُهرةِ في الطُوَلّ** (قائله ل.)

فزاد لامًا، وقال الآخر:

**يا ليتها قد خرجتْ من فمّه** (قائله ل.)

... والتشديد في لدنّ أحسنُ من هذا كلّه؛ لأنّ النون ساكنة مع هاء، والنون تتبيّن عند حروف الحلق؛ لتباعدها منها، فزاد في تبيُّنها فاجتُلِب التشديد، وهذه زيادة نون، وقد قال بعض العرب:

**مُذْ لدُ شولًا فإلى إتلائِها** (قائله ا.، (د.ت)، صفحة 134/1)

فحذف النون من لدن، ...، وقال آخر:

**إنّ شَكلي وإنّ شكلك شتّى فالزمي الخصّ واحفظي تبيضَّضي**(معين)

أراد تبيضّي، فزاد ضادًا أخرى، والعرب تقول: أنظور بمعنى أنظر، وانشدوا:

**وإنّني حيثُ ما يثني الهوى بصري من حيثُ ما سلكوا أدنو فأنظورُ**(سبق تخريج البيت)

قال (أبو الطيّب): وللفصحاء المدلين في أشعارهم ما لم يُسمع من غيرهم، كقول امرئ القيس: "ديمة هَطلاء"، وذي الرمّة: "أدمانة" – يعني أدماء، وفي شعر ابن أحمر وأميّة: "الهيمان"، و"البلقوس"، و"القساوسة"، في جمع قسّ، ومثل هذا أكثر من أن يُحصى.

فقال الخصمُ: قد خلط هذا الرجل في احتجاجه، وجمع بين أمور مختلفة، ودلّنا على بعده عن تحصيل المعاني، وذهابه عن مقاييس النحو، وأجرى كلامه إلى غاية توّجت قلب اللغة، ونقض مباني العربيّة؛ لأنّه جعل الشعراء بزعمه أمراء الكلام، وأباح لهم التصرّف على غير ضرورة، وهذه القضية إن سِيقت على اطّراد قياسها زال نظام الإعراب، وجاز للشاعر أن يقول ما شاء، وأن يتناول ما أراد عن قرب، فيثقل كلّ مخفّف، ويخفّف كلّ مثقّل، ويحذف ويزيد، ويغيّر الجموع، ويتحكّم في التصريف، ويتعدّى ذلك إلى حركات الإعراب، ويتجاوزه إلى ترتيب الحروف، فإذا كان هذا ممتنعًا محظورًا، ومتعذّرا محجورًا، فلا بدّ من حدّ يقف عنده الشاعر، وينتهي إليه الفرقُ بين النظم والنثر، فيزول هذا الأساس الذي مهّده، والأصل الذي قرّره، ويرجع إلى ما قالت العلماء فيه، وما أُجِيز للمضطرّ من التسهيل، وفصّل به النظم من التسامح، وهي أبواب معروفة، ووجوه محصورٌ أكثرُها، ومعظمُ ما يوجد فيها ردُّ الكلمة إلى أصلها، وإلى ما أوجب القياس الأعمّ لها، مثل: صرف ما لا ينصرف؛ لأنّ ترك الصرف لعلّة ، فأزيلتْ وأُلحِق الاسم بأصل الأسماء، ومثل: قصر ما يُمدّ؛ لأنّ المدّة زيادةٌ عارضة فحُذِفت، ومثل: إظهار التضعيف، كقوله :

**أنّي أجودُ لأقوامٍ وإنْ ضنِنُوا** (خلقي، (د.ت)، صفحة 44 و 148)

لأنّه الأصل، ونحو هذا وشبهه.

وقد يجيء عن العرب شواذُّ لا تُجعل أصولاً، ولا يلزم لها قياسٌ؛ لأنّ ذلك لو ساغ واستمرّ لانقلبت اللغة، وانتقضت الحقائق، وهم إلى الحذف فيه أميَلُ، وبالتخفيف أولعُ، وعلى ذلك قالوا: درس المنا، يريد المنازل، ...، وهذا باب يتّسع فيه القول، وتتشعّب فيه الوجوه...، ولأهل الكوفة فيه رُخَصٌ لا تكاد توجد لغيرهم من النحويّين، كإجازتهم مدَّ المقصور، وترك صرف الاسم المنصرف، ونحو ذلك، غير

أنّهم لا يبلغون به مرتبة الإهمال، ولا يعرّضونه لتحكّم الشعراء، ويجعلون هذا الباب من الضرورة، ويقتصرون به على الحاجة.

فأمّا ذكر أبي الطيِّب في هذا الكلام بلعم وعلماء، ونحو ذلك فبمعزل عن هذا الشأن؛ لأنّه سائغٌ في غير الشعر، وجائزٌ في كلّ الكلام، وأكثر ما تقول العرب: علماء بنو فلان، وله باب ولا حاجة بنا إلى ذكره، بعد أن عرّفناك أنّه غيرُ متّصل بما تنازعه من ضرورات الشعر،... فأما قوله: تبيضَّضي، فجارٍ على ما خبّرناك باحتمال الشعر له من إظهار التضعيف، فأما التشديد الزائد فيه، وفي مستقرنّ والطُوَلّ ونحو ذلك، فلأنّها حروف الرويّ وخواتم القوافي، ومنقطع الكلام، فاحتملت ما لا يحتمله غيرها، ولو ساغ أن يُنصّب ذلك علمًا، ويُجعل عبرة، ويستمرّ على شريطة القياس لوجب أن لا يُنكر على الشاعر إذا قال : رأيت حسنًّا؛ فشدّد النون، أو ضربت محمّدًّا فثقّل الدال، كما جاز لك في الطُوَلّ ومستقرنّ...

فأما الألفاظ التي زعم أنّ الشعراء تفرّدوا بها فإنّها موجودة عن أئمّة اللغة، وعمّن ينتهي السند إليهم، ويُعتمد في اللسان عليهم؛ وإنّما نتكلّم بما تكلّموا به، وواحد كالجميع، والنفر كالقبيلة، والقبيلة كالأمّة فإذا سمِعنا من العربيّ الفصيح الذي يُعَدُّ حجّة كلمةً اتّبعناه فيها، ثمّ إن لم تبلُغنا عن غيره، ولم نسمع بها إلا في كلامه لم نزعم أنّه اخترعها، ولم نحكم أنه أبو عذرها، وعلى هذا أكثر اللغة، ولاسيّما الألفاظ النادرة، والحروف المفردة.

وقد أيّد بعضُ من يحتجُّ لأبي الطيِّب ما قدّمناه من كلامه بأنْ قال: قد بيّن الرجلُ العلّة في حُسن هذه الزيادة، وذكر أنّ النون كما كانت خفيفة وكانت ساكنة، ومن حقّها أن تتبيّن عند حروف الحلق حسُنَ تشديدُها لتظهر ظهورًا شافيًا، فهذه علّة قريبة قد يُحتمل للشاعر تغييرُ الكلام لأجلها، ويؤكّد ذلك أنّ النون أقربُ الحروف إلى حروف العلّة: الياء والواو، وأكثرُها شبهًا بهما، ومناسبةً لهما؛ لأنّها تُدغَم فيهما، وتُزاد حيث يزادان؛ فتُنصَّب علمًا للصرف، كما يُجعلان علامة للإعراب، وتُبدل الألف منها في قولك: اضربَنْ، إذا أردتَ النون الخفيفة، كما تُبدل منها في مواضع البدل، وتحلّ محلّ الواو في قولك: بهرايّ وصنعايّ، وإنّما هو بهراويّ وصنعاويّ، وتُحذف إذا كانت خفيفة كما يُحذفان لالتقاء الساكنين، فلمّا جرى

معهما هذا المجرى، وحلّ من مناسبتهما هذا المحلّ، احتمل ما يحتملانه من حذف وزيادة، وحروفُ العلّة أكثرُ الحروف احتمالاً، وأوسعُها مُتصرَّفًا؛ ولذلك يُحمل عليها في الحذف، ويُتجوَّز فيها بالزيادة، وعلى هذا استجازوا زيادة الياء في صياريف، وإنّما هو صيارف؛ إشباعا للمدّة للزوم الكسرة في هذا الموضع، قال الشاعر:

**تنفي يداها الحصى في كلِّ هاجرةٍ  نَفْيَ الدراهمِ تنقاد الصياريفِ** (سبق تخريج البيت، صفحة 24)

وقد قال الفرزدق، فزاد ياءً لغير علّة إلا لإقامة الوزن:

**وتبكي عليهِ الشمسُ والقمرُ الذي  به يبهجُ السارون ليلَ التمائِمِ**

(المتنبّي، 1983، صفحة 239)(ديوانه : 239، ورواية عجزه فيه: به يدغ السارين ميل العمائم. وعليه لا شاهد فيه)

أراد التمامَ فزاد الياء، وقال الهذليّ:

**به الروم أو تنوخ أو الآ  طام من صوّران أو زيد** (لم أقف على قائله ، وهو غير مستقيم الوزن)

فشدّد الواو من صوران، وإنّما هو صوران، ولإجرائهم النون هذا المجرى قالوا:

**قطنّةٌ من أجودِ القُطُنّ** (سبق تخريج البيت ، تنظر ص 58)

فشدّد النون من قطنة وليس هو في موضع قافية، ولا هو حرف رويّ..."(الجرجاني، 1966، الصفحات 450-456)

وقد اعتذر لأبي الطيِّب بعضُ شرّاح ديوانه بغير ما ذكره هو والمحتجّون عنه فضلا عن بعض ما ذكروه، فقد نقل الواحديّ نصًّا عن ابن جني يقول فيه: "قوله: لدنّه فيه قبحٌ وبشاعة؛ لأنّ النون إنّما تُشدَّد إذا كانت بعدها نونٌ، نحو لدنيّ ولدنّا، وإذا لم يكن بعدها نونٌ فهي خفيفة، كقوله تعالى: [مِنْ لَدُنْه](من سورة الكهف، الآية: 2.)، وكقوله تعالى: [مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ](من سورة هود، الآية: 1.)، وأقربُ ما ينصرف إليه هذا أن يُقال:

إنّه شبّه بعض الضمير ببعضٍ ضرورة، وإنْ لم يكن في الهاء ما في النون من وجوب الإدغام، كما قالوا: يَعِد، فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، ثمّ قالوا: أعِد ونعِد وتعِد، فحذفوا الفاء أيضًا، وإن لم يكن ما يوجبه، ...، ويجوز أن يكون ثقّل النون كما قالوا في القطن القطنّ، وفي الجبن: الجبنّ."(الواحدي، د .ت، الصفحات 1/ 44-45)(بن الحسين، التبيان في شرح الديوان، ( شرح ديوان المتنبّي المنسوب إلى العكبري)، تحقيق: مصطفى السقا وزميليه، 1938، الصفحات 240/2-241)

فابن جني بدأ كلامه بالاعتراض على قول أبي الطيِّب من ناحية أنّ النون في لدن لا تُشدَّد مع الهاء وإنّما تُشدَّد مع ياء المتكلّم أو (نا) المتكلّمين، وتشديدها مع الياء سببه وجود نون الوقاية بين نون (لدن) وياء المتكلم فتُدغم بنون (لدن)، وتشديدُها مع (نا) المتكلّمين سببه اجتماع نونين أولاهما ساكنة فأدغمت بالأخرى ، ثمّ اعتذر لأبي الطيِّب بأنّ تشديد النون مع الهاء حُمِل على تشديد النون مع الياء أو (نا) المتكلّمين من باب حمل الهاء على الياء و(نا) المتكلّمين، كما حُمل حذف الواو في أعِد ونعِد وتعِد على حذفها في يعِد لوقوعها بين كسرة وألف، كما اعتذر له أيضًا بأنّه قد ثقّل النون، كما قالوا في القطن: القطنّ.

ويبدو أنّ هذا الحمل غيرُ دقيق ولا صحيح؛ لأنّ الواو المحذوفة في (أعِد ونعِد وتعِد) لم تكن منطوقًا بها ثمّ حُذفت فهي كالواو المحذوفة في (يعِد) فتحقّق الحمل، أمّا النون في لدن فإنّها يُنطق بها مفردةً مع الهاء فنقول: لدنْه، بخلاف نطقها مع الياء أو (نا) المتكلّمين إذ يُنطق بها مشدّدة فنقول: لدنّي ولدنّا، وبعبارة أخرى إنّ ذلك الحملَ يختلف عن هذا الحمل.

ولم يذكر أحدٌ من اللغويّين أنّ تشديد النون في (لدن) لغةٌ من اللغات، على الرغم من أن لها لغات متعدِّدة، فقد نقل ابنُ منظور عن جماعة من العلماء ثمانيَ لغات في لدن، هي: لَدُنْ ولُدْنٌ ولَدِنٌ ولَدُ ولَدَى ولَدَنْ ولَدْنٌ ولَدْنِ (ابن منظور، 1956)، وذكر الدكتور عبد الرحمن شعيب أنّ صاحب أقرب الموارد ذكر إحدى عشرة لغةً في لدن لم تكن فيها المشدّدة النون (شعيب، 1964، صفحة 56)(الشرتوني، د. ت)، ما دعاه إلى القول : «ولسنا ندري من أين سوّغ المتنبِّي لنفسه المجيء بها على هذه الصيغة حين إضافتها إلى ضمير الغائب، مع أنّ مقتضى القياس عدم التشديد؛ لأنّها وردت مضافة إلى ضمير الغيبة دون تضعيف،...»(شعيب، 1964، صفحة 56) .

ويبدو أنّ أبا الطيِّب ليس واثقًا تمام الثقة بقوّة ما احتجّ به من كلام وما ذكره من شواهد شعرية، بدليل ما رواه الجُرجانيّ من أنّ المتنبِّي لما خُوطِب في ذلك جعل مكان (لدنّه) (ببابه)، فضلا عن أنّ ابن جني والمعرّيّ قد ذكرا لنا روايةً ثالثة للبيت يكون فيها (بجوده) بدلا من (لدنّه)(الواحدي، د .ت، صفحة 44،45/1)(معجز أحمد، صفحة 115/1)

والظاهرُ ممّا تقدّم عدمُ صحّة استعمال أبي الطيِّب (لدنّه) بتشديد النون للأسباب التي ذُكرت، ولأنّ العرب لم تنطق بها مشدّدة النون عند اتّصالها بضمير الغائب، وما دامت كذلك«... فليس من حقِّ المتنبِّي أن يقول ما لم يقولوه.»(المتنبِّي بين ناقديه : 58.)

**سادسا: تغيير بنية الكلمة بحذف أحد أحرفها:**

ذُكِر في كتاب الوساطة(الجرجاني، 1966، صفحة 470) أنّ ممّا أُخِذ على أبي الطيِّب قوله:

**شديد البعدِ من شربِ الشمولِ  تُرُنْجُ** (الترنج نبات ذو رائحة طيبة) **الهندِ أو طلعُ النخيلِ** (المتنبِّي، 1983، صفحة 343)

قال الجُرجانيّ: «قالوا: المعروف من العرب الأُتْرُجُّ، والتُرُنْجُ ممّا يغلط به العامّة، فقال أبو الطيِّب: يُقال: أُتْرُجَّة وأُتْرُجّ وتُرُنْج، حكاها أبو زيد، وذكرهما ابن السِكِّيت في أدب الكاتب (لا يوجد كتاب لابن السكيت بعنوان (أدب الكاتب) ويبدو انه يقصد (إصلاح المنطق)) »(الجرجاني، 1966، صفحة 470).

والذي ينظر إلى كلمة (تُرُنْج) يجد أن تغييرًا حصل في بنيتها إذا ما قِيستْ بكلمة الأُتْرُجّ فقد حُذفت همزة الأترُجّ كما أُبدل أحدُ حرفَيِ التضعيف نونًا.

وقد اختلف العلماء فيما ذكروا في هاتين الكلمتين، فحكى أبو عبيدة (ت 213هـ) تُرُنْجة وتُرُنْج، وروى أبو زيد (ت 215هـ): تُرُنْجة والجمع تُرُنْج (الزبيدي، من 1965م إلى 2002م)، ونظيرها ما حكاه سيبويه: وتر عُرُنْد أي غليظ، والعامّة تقول أُتْرُنْج وتُرُنْج، والأوّل كلام الفصحاء(ابن منظور، 1956) ، وذكر القزّاز الأُتْرُجّ والتُرُنْج معًا ولكنّه يرى أنّ الأوّل أفصح، كما يرى أن التُرُنْج لغة مرغوب عنها (الزبيدي، من 1965م إلى 2002م)، وقال الجوهريّ: "هي الأُترُجّة والأُتْرُجّ، قال علقمة بن عبدة:

**يحملنَ أُترُجّةً نضح العبير بها كأنّ تطيابها في الأنفِ مشمومُ**(الجوهري، 1987)

ويرى المعرّيّ أنّ التُرُنْج لغة، وأنّ الأصحّ: الأُتْرُجّ، والأُتْرُجَّة(المعري، 1986، الصفحات 3/ 288-289) ، أمّا الواحديّ فيرى أن اللغة الصحيحة أُترُجّة وأُتْرُجّ(الواحدي، د .ت، صفحة 2/ 496) ، وقال صاحب التبيان: «اللغة الفصيحة: أُترُجّ، وأُترُجّة واحدة، ومنه الحديث: (ومثلُ المؤمن الذي يقرأ القرآن كالأُترُجّة: ريحُها طيِّب وطعمُها طيِّب)(صحيح البخاري، صفحة 2070/5 ) ...»(بن الحسين، التبيان في شرح الديوان، ( شرح ديوان المتنبّي المنسوب إلى العكبري)، تحقيق: مصطفى السقا وزميليه، 1938، صفحة 3/ 90)، وذكر الفيروز آبادي اللغتين معًا دون ترجيح إحداهما على الأخرى (القاموس المحيط)، ويرى الحضرميُّ أن (الأُترُنج) ممّا تغلط به العامّة فتقول: (تُرُنْج)(تنبيه الأديب، صفحة 215)ويظهر ممّا تقدّم أنّ العلماء متّفقون على أنّ (الأُترُجّ) هي الفصحى، أمّا التُرُنْجُ فمن العلماء من يرى أنّها واردةٌ عن العرب، ومنهم من يرى أنّها فصيحة ولكنّ الأُترُجّ أفصح، ومنهم من يرى أنّها مرغوبٌ عنها، أو أنّها لغة العامّة لا الفصحاء.

ويبدو أنّ المتنبّي كان مُضطرًّا في استعماله (تُرُنْج)؛ لأنّه لو قال: (أُتْرُجّ) لانكسر وزنُ البيت الشعريّ، فاستعمل هذه اللفظة وإن كانت ليست بشهرة الأُتْرُجّ، معتمدًا على ما رواه أبو زيد وابن السكّيت ليستقيمَ له الوزن، ولما كان أكثر من عالم قد أكّد ورودها عن العرب وكان أبو الطيّب مُضطرًّا لاستعمالها لم يكن هناك داعٍ لمؤاخذته عليها وتخطئته فيها.

**خاتمة البحث:**

- ضمّ كتاب الوساطة كثيرا من الردود اللغوية التي ذكرها المتنبّي دفاعا عن شعره أمام منتقديه، ولأنّ مؤلّف الكتاب معاصرٌ للمُتنبّي وقد ألفه بعد وفاة أبي الطيّب بسنتين، فلا تكاد أغلبُ هذه الردود موجودةً في غيره.

- كشف البحث عن أنّ أوّل المدافعين عن شعر المتنبّي هو المتنبّي نفسه، وكشف كذلك عن تميّز أبي الطيّب بإمكانات لغوية قلّما نجدها عند شاعر آخَر، وقد كان يمتلك من اللغة ما يمكّنه من الدفاع عن شعره، ولعلّه كان يتعمّد في كثير من الأحيان استعمال الألفاظ التي تثير خصومه، فيهبّ للدفاع عنها بما أوتي من قدرة لغويّة ومعرفة بأساليب العرب.

- تفاوتت ردود المتنبّي اللغوية وآراؤه بين القصر والإطالة، فتارة نراه يكتفي بالإحالة إلى بيت أو أكثر من أشعار العرب أو إلى كلامهم جاهليّين وغيرهم، وتارة نراه يطيل فيذكر فضلا عمّا سبق المسألة اللغوية ويشير أيضا إلى من أجازها من العلماء، وفي أيّ مؤلَّف ذُكرت.

- كان الجرجاني محايدا في موقفه من شعر المتنبّي وردوده، فهو تارة يجيز ما استعمله المتنبّي ويؤيّد ما ذكره من ردود لغويّة، وتارة أخرى يرفضه ويردّ عليه معتمدا في ذلك كلّه على أصول النحو العربيّ وما جوّزه النحاة للشاعر دون غيره.

- من آراء المتنبّي الموجودة في كتاب الوساطة قوله: قد يجوز للشاعر من الكلام ما لا يجوز لغيره لا للاضطرار إليه، ولكن للاتّساع فيه، واتّفاق أهله عليه، فيحذفون ويزيدون.

**قائمة المراجع :**


1. *مجلة السرديات*
2. *sémantique dictionnaire raisonné de la théorie du langage*
3. ابن جني،الفسر1988م*شرح ديوان أبي الطيب المتنبِّي، حققه وعلق عليه :صفاء خلوص*دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
4. ابن منظر1956*لسان العرب*بيروتدار صادر ودار بيروت للطباعة والنشر بيروت .
5. ابن يعيش د.ت *شرح المفصل*المطبعة المنيريةمصر.
6. أبو الطيِّب
7. *أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد* د،ت
8. الآمدي*الإحكام*
9. البرقوقي1986*شرح ديوان المتنبِّي*دار الكتاب العربيبيرت.
10. *البيت من البحر الطويل وهو مستقيم وزنا بأبواق وبيقان*
11. *التبيان*
12. *التبيان في شرح الديوان،شرح ديوان المتنبِّي المنسوب إلى العكبري، تحقيق :مصطفى السقا وزميليه*1938مطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر .
13. *التبيان في شرح الديوان،شرح ديوان المتنبِّي المنسوب إلى العكبري، تحقيق :مصطفى السقا وزميليه*1938مطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر .
14. *الرجز*د،ت
15. *السيمياء العامة وسيمياء الأدب*2010الجزائرمنشورات الاختلاف
16. *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق :أحمد عبدالغفور عطار*1987دار العلم للملايينبيروت.
17. *العجز من بيت لقعنب بن ام صاحب وصدره: مهلاً اعاذل قد جربت من خلقي، يُنظَر: النوادر في اللغة : 44 والموشح: 148،*
18. *القاموس المحيط*
19. *الكتاب* بولاق د،ت

20. *الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية*،تح :*عدنان درويش -محمد المصري*مؤسسة الرسالةبيروت.
21. *المتنبّي بين ناقدِيه في القديم والحديث*1964دار المعارفمصر
22. المتنبّي1983*ديوان المتنبّي*دار بيروت للطباعة والنشرمصر.
23. *المصباح المنير*د،ت
24. *المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، صحّحه على النسخة المطبوعة بالمطبعة الأميرية :مصطفى السقا*،مصر مطبعة البابي الحلبي وأولاده مصر.
25. *المقتضب*د،ت
26. *المكون السردي*
27. *المهذّب في علم التصريف*1989مطبعة التعليم العاليالموصل.
28. *النوادر ، وفيةفعن أية (بدلا من )فعن أيها(*،)د،ت .
29. *النوادر في اللغة والموشح*د،ت
30. *النوادر، ولسان العرب )وشح (و)قفن*)د،ت
31. *الوساطة بين المتنبّي وخصومه، تحقيق :محمد أبي الفضل ابراهيم وعلي محمد البجاوي*1966مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه
32. *بنية النص السردي*
33. *تاج العروسعشر.*
34. *تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق :جماعة من الأساتذة*من 1965م إلى 2002مطبعة الكويت
35. *تنبيه الأديب*
36. *تنبيه الأديب على ما في شعر أبي الطيب من الحسن والمعيب، تقديم وتحقيق :رشيد عبدالرحمن العبيدي*1977منشورات وزارة الإعلامبغداد .
37. دليل الناقد الأدبي
38. *سبق تخريج البيت*
39. *سبق تخريج البيت*،

40. سبق تخريج البيت

41. سبق تخريج البيت ، تنظر الصفحة السابقة

42. سيبويه1977الكتاب، تحقيق :عبد السلام هارونالقاهرةمكتبة الخانجي

43. شرح البرقوقي

44. شرح الرضي على كافية ابن الحاجب1985دار الكتب العلميةبيروت.

45. شرح الواحدي د،ت

46. شرح الواحدي على ديوان المتنبّي د ،مكتبة المثنىبغداد

47. شعر الكميت د،ت

48. شعريةالمسرود ترجمة:عدنان محمد

49. شواهد الوساطة ، وشرح المفصل د،ت

50. صحيح البخاري

51. صحيح مسلم، عيسى الحلبي 1955م

52. عودة إلى خطاب الحكاية، ترجمة :محمد معتصم

53. غريماسالسيميائيات السردية ،تر :سعيد بنكراد

54. غريماسفي المعنى. دراسات سيميائية . ترجمة :نزيب غزاوي

55. في الخطاب السردي نظرية غريماس

56. قاموس السرديات، ترجمة :السيد إمام2003ميريت للنشر والمعلوماتالقاهرة

57. قاموس مصطلحات التحليل السيميائي

58. قاموس مطلحات التحليل السيميائي للنصوص2000دار الحكمة

59. لسان العرب

60. لم أقف على قائله

61. لم أقف على نسبته إلى قائل معينd،تشواهد همع الهوامع

62. مباحث في السيميائية السردية2008المدينة الجديدة، ،دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيعتزي وزوالجزائر.

63. مجاز القرآن، عارضه بأصوله وعلّق عليه :محمد فؤاد سزكين1970دار الفكر

64. محيط المحيط د،ت
65. مدخل إلى السيميائيات السردية، ترجمة :جمال حضري
66. مدخل إلى العلوم الإسلامية، المنطق –الفلسفة، ترجمة :حسن علي الهاشمي، مراجعة :عبدالجبار الرفاعي2001دار الكتاب الاسلامي، مطبعة السرور
67. معجز أحمد
68. معجز أحمد، شرح ديوان المتنبّي، تحقيق :عبدالمجيد دياب1986دار المعارفالقاهرة
69. معجم المصطلحات نقد الرواية )عربي إنجليزي فرنسي2002(مكتبة لبنان ناشرون ، دار النهار للنشربيروت
70. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حقّقه وفصّله وضبط غرائبه :محمد محيي الدين عبدالحميد ،مطبعة المدنيالقاهرة
71. مقاربة سيميائية للخطاب الروائي العربي اطروحة دكتوراه مخطوط95/96 (جامعة بنمسيكالمغرب
72. موسوعة كامبريدج
73. وهو من شواهد سر صناعة الإعراب، وتأويل مشكل القرآن